

Distr.: General
30 January 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٤٦ من جدول الأعمال

تمويل الآلية الدولية لتصريف الأعمال

المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين

بناء مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا

تقرير الأمين العام

موجز

أذنت الجمعية العامة في قرارها ٦٧/٢٤٤ بآلية الأنشطة المتصلة بجميع مراحل بناء المباني الجديدة لفرع أروشا للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، وطلبت إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا مرحليا في موعد لا يتجاوز الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة، يطلع فيه الدول الأعضاء على التقدم المحرز في المشروع.

ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام (A/67/696). وهو أيضا يكمل المعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام المساعد، المسجل، عن الآلية إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

وأحرز تقدم كبير فيما يتعلق بعدد من مراحل الإنجاز الرئيسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، انضمت مديرة المشروع إلى فريق المشروع، وهي توفر منذ ذلك الحين الإدارة اليومية للمشروع في الموقع في أروشا.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وبلغت الترتيبات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على منحة الأرض من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الأمم المتحدة مرحلة متقدمة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وقّع الاتفاق بين جمهورية تنزانيا المتحدة والأمم المتحدة المتعلق بمقر الآلية، فرع أروشا. ويجري حالياً وضع الصيغة النهائية لاتفاق تكميلي ينظم منحة الأرض وبناء المرافق الجديدة.

وشارفت عملية طلب تقديم العروض للاستعانة بالاستشاري في التصميم المعماري والهندسي على الاكتمال، بالرغم من تأخرها بشكل طفيف. وسيكون هذا التصميم، الذي يشكل مرحلة إنجاز رئيسية في الجدول الزمني للمشروع، بمثابة الأساس لوضع وثائق المناقصة التي ستستخدم لشراء أعمال البناء. ومن المقرر أن تبدأ عملية البحث عن مصادر لاختيار شركة البناء خلال النصف الأول من عام ٢٠١٤.

أولا - مقدمة

١ - بدأت الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الاضطلاع بولايتها في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢ مع افتتاح فرعها في أروشا، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٦٦ (٢٠١٠). ويواصل فرع أروشا، الذي دخل طور التشغيل الكامل منذ يومه الأول، تأدية بعض المهام الأساسية الموروثة عن المحكمة الجنائية الدولية لرواندا. وتولى فرع لاهاي من الآلية، الذي بدأ عمله في ١ تموز/يوليه ٢٠١٣، الاضطلاع بمهام موازية مستمدة من المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٢ - وتشمل ولاية الآلية: (أ) القيام بالأنشطة ذات الطابع المستمر، بما فيها حماية الشهود، والإشراف على تنفيذ الأحكام، وإدارة المحفوظات، وتعبّ الهاربين، وتقديم المساعدة إلى سلطات الادعاء الوطنية؛ و (ب) القيام بالأنشطة المخصّصة، التي تتألف بشكل رئيسي من أنشطة إجراء المحاكمات ومباشرة إجراءات الاستئناف وغير ذلك من الأنشطة القضائية المدرجة ضمن اختصاص الآلية.

٣ - وقد أفضت التدابير الاستراتيجية التي اتخذتها الآلية إلى بدء عملياتها في الموعد المقرر في كلا الفرعين، دون حدوث أي انقطاعات في توفير الخدمات الحرجة بسبب نقل المهام. ومما له أهمية بالغة هو أن تلك التدابير ضمنت أيضا أن الآلية تتمكن من تأدية مهامها كمؤسسة صغيرة وكفؤة، على النحو المتوخى في قرار إنشائها.

٤ - ويتشارك فرع أروشا حاليا الموقع مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا في مجمع مركز المؤتمرات الدولي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة. وإن كان مركز المؤتمرات يقدم الدعم الكافي لأنشطة المحكمة، فهو غير مناسب لتلبية الاحتياجات البرنامجية والوظيفية المحددة لمؤسسة الآلية الأصغر حجما من المحكمة بكثير. وبسبب بعض الخصائص الإنشائية، لا يستوفي المركز بصورة فعّالة المعايير الدنيا المتعارف عليها دوليا في مجال المحفوظات ولا يلبي متطلبات التعامل مع المخاطر الأمنية التي تشتدّ مع التقليص التدريجي لوجود الأمم المتحدة في المجمع، ولا يمكنه القيام بذلك.

٥ - وبدأ مشروع بناء مرافق جديدة لفرع أروشا من الآلية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، بعد اتخاذ القرار ٦٦/٢٤٠، الذي قررت الجمعية العامة بموجبه أن تخصص مبلغا أوليا قدره ٣ ملايين دولار لتغطية المصروفات المتصلة بمرحلة التصميم النظري للمشروع. وخلال الجزء الثاني من الدورة السادسة والستين المستأنفة للجمعية، قدم الأمين العام تقريره الأول عن المشروع (A/66/754)، حيث عرض معلومات تفصيلية عن خطة

شاملة لإدارة المشروع، بما في ذلك الاحتياجات البرنامجية والوظيفية، والتصميم النظري، ومراحل الإنجاز الرئيسية بدءاً بمرحلة تصميم المرافق وانتهاءً بشغلها.

٦ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ٢٤٠/٦٦ بء، قدم الأمين العام تقريراً ثانياً خلال الجزء الأول من الدورة السابعة والستين المستأنفة للجمعية (A/67/696)، عرض فيه معلومات مفصلة عن نقاط اتخاذ القرار الأساسية فيما يتعلق بتصميم النظري للمرفق الجديد المزمع بناؤه وخطة المشروع الخاصة به وتكلفته الإجمالية التقديرية، وكذلك عما يُبذل من جهود لتقليص مدة المشروع.

٧ - وبعد أن نظرت الجمعية العامة في التقرير الثاني الذي قدمه الأمين العام عن المشروع، أذنت، في قرارها ٢٤٤/٦٧ بء، بالأنشطة المتصلة بجميع مراحل بناء المباني الجديدة لفرع أروشا من الآلية. وطلبت أيضاً الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً مرحلياً بحلول الجزء الأول من دورتها الثامنة والستين المستأنفة، يطلع فيه الدول الأعضاء على آخر المعلومات عن المشروع. وطلبت على وجه التحديد معلومات عن الجهود المبذولة لتقليص مدة مشروع البناء وتخصيص الموارد بأكثر السبل فعالية وكفاءة، وكذلك عن نتائج عمليات تبادل الآراء على صعيد ثنائي مع المؤسسات القضائية الأخرى بشأن إمكانية تقاسم المرافق.

٨ - ويقدم هذا التقرير معلومات مستكملة عن التقدم المحرز في المشروع منذ صدور التقرير السابق للأمين العام. وهو أيضاً يكمل المعلومات المستكملة التي قدمها الأمين العام المساعد، المسجل، عن الآلية إلى اللجنة الخامسة للجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣.

ثانياً - التقدم المحرز في المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير

ألف - موقع المشروع والتعاون مع جمهورية تنزانيا المتحدة

٩ - عرضت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة تقديم الأرض لإنشاء مباني فرع أروشا وأي منافع ومرافق لازمة في الموقع المحدد دون تحميل الأمم المتحدة أي تكلفة. وتعمل الآلية والحكومة المضيفة على نحو وثيق لوضع الصيغة النهائية للترتيبات الإدارية اللازمة لإضفاء الطابع الرسمي على منحة الأرض هذه. ونتيجة لذلك التعاون، أعدت خريطة مسح مصدقة للأرض المخصصة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

١٠ - وبناء على طلب الآلية، عينت الحكومة المضيفة جهات تنسيق تقنية للمشروع. وتقدم جهات التنسيق، على صعيدي المقاطعات والإقليم على السواء، مساعدة كبيرة جدا إلى الآلية في تيسير المسائل الإجرائية والإنشائية المحلية وتنسيقها وتقديم الدعم فيما يتعلق بها.

١١ - ووقع الاتفاق بين الأمم المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة فيما يتعلق بمقر الآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، فرع أروشا في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في دار السلام. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت المناقشات المتعلقة بوضع اتفاق بشأن منحة الأرض بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية تنزانيا المتحدة قد بلغت مرحلة متقدمة. وسيكمل الاتفاق المتعلق بمنحة الأرض الاتفاق المتعلق بمقر بفرع أروشا من الآلية.

١٢ - ويعرب الأمين العام عن شكره لجمهورية تنزانيا المتحدة على جهودها ومساعدتها في جميع جوانب المشروع.

باء - إدارة المشروع

فريق المشروع

١٣ - في نيسان/أبريل ٢٠١٣، أخذ فريق المشروع شكله الكامل عندما انضمت إليه مديرة المشروع المحلية المتفرغة. ويستند إدماج مدير متفرغ للمشروع إلى الدروس المستفادة من مشاريع التشييد الكبرى التي نُفذت في الآونة الأخيرة داخل الأمانة العامة، بما فيها المخطط العام لتجديد مباني المقر في نيويورك، ومرافق المكاتب الجديدة في أديس أبابا ونيروبي. ويتمثل دور مديرة المشروع، التي تقدم تقاريرها إلى رئيس سجل المحكمة (فرع أروشا)، في ضمان الإدارة المتكاملة للمشروع والتنسيق وحسن توقيت الأعمال.

١٤ - وتقدم مديرة المشروع، منذ وصولها إلى أروشا، تقارير مرحلية شهرية، عن طريق رئيس سجل المحكمة (فرع أروشا)، إلى الأمين العام المساعد، مسجل الآلية، لكفالة أن يكون على اطلاع تام بجميع الإنجازات الرئيسية وبالمسائل أو التحديات المحتملة التي حددت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتبرز التقارير الأنشطة الرئيسية المضطلع بها مع الجهات المعنية، وتقدم معلومات مفصلة عن العمل الذي تقوم به مديرة المشروع في المجالات المختلفة التي تقع في نطاق مسؤوليتها.

التنسيق والتعاون مع الجهات المعنية

١٥ - منذ تقديم التقرير السابق للأمين العام عن المشروع (A/67/696)، استفاد المشروع من الالتزام الذي أبدته الإدارة العليا على نطاق الأمانة العامة. ولا تزال الآلية تعمل بتعاون وثيق مع مكتب خدمات الدعم المركزية التابع لإدارة الشؤون الإدارية، الذي يوفر التوجيه والدعم في جميع جوانب تنفيذ المشروع. ومع تقدم الأعمال في المشروع، تقوم أيضا الآلية بطلب المساعدة وتلقيها من الجهات المعنية الرئيسية الأخرى في الأمانة العامة. وتقدم إدارة

شؤون السلامة والأمن ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مشورة خبراء رفيعي المستوى بشأن الاحتياجات الوظيفية المفصلة للمرفق في مجالات الأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم مكتب الشؤون القانونية المشورة القانونية إلى فريق المشروع، ويقوم بصياغة وثائق قانونية رئيسية ذات صلة بالمشروع.

١٦ - وتتواصل الآلية ومكتب خدمات الدعم المركزية على أساس منتظم، عن طريق عمليات التداول بالفيديو، والمحادثات الهاتفية الجماعية، والمراسلات. وتُشرك الجهات المعنية الأخرى، بما فيها الإدارات والمكاتب المذكورة أعلاه، في المناقشات، حسب الاقتضاء.

١٧ - وواصلت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة توفير المساعدة التقنية للمشروع، لا سيما في مجالات الأمن، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والشؤون المالية، والموارد البشرية، والمشتريات. وتعاونت الآلية على نطاق واسع مع المحكمتين في وضع متطلبات التصميم. وقدمت المحكمتان المشورة بناء على تجربتهما في الميدان، لا سيما فيما يتعلق بمجالات الأمن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخدمات المؤتمرات. وأحيلت بعد ذلك هذه المتطلبات إلى مختلف الكيانات في الأمانة العامة، بما فيها إدارة شؤون السلامة والأمن ومكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التي واصلت تقديم المشورة الرفيعة المستوى لضمان إدماج الأهداف الاستراتيجية العامة للمنظمة في هذه المجالات في التصميم.

إدارة المخاطر

١٨ - أنشئ سجل أولي للمخاطر، يوفر جدولاً بالمخاطر ونتائجها المتوقعة، وذلك من أجل إدارة مخاطر المشروع. وتحدد فيه المخاطر المحتملة المتعلقة بالمسائل التقنية ومسائل النوعية، والجدول الزمني والميزانية، حيثما كان ذلك ممكناً. وسُيُعبّر عن المخاطر كمياً لتحديد ما إذا كانت مخصصات الطوارئ والمبالغ المرصودة في الميزانية كافية. وستقوم مديرة المشروع برصد هذا السجل واستكمالته بشكل منتظم، كما سيجري إطلاع الجهات الرئيسية المعنية بالمشروع عليه. وهو سيمكّن فريق المشروع من اتخاذ قرارات على أساس تقييم المخاطر، وهو ما سيؤدي بدوره إلى المساعدة في ضمان أن ينجح المشروع في تحقيق أهدافه ونواتجه.

جيم - المشتريات

١٩ - من أجل المضي بالمشروع قدماً في الوقت الذي يجري فيه استقدام موظف مشتريات متفرغ للمشروع، طلبت الآلية، بالتشاور مع مكتب خدمات الدعم المركزية، الدعم الفوري من مكتب المشتريات التابع للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة لتقديم خدمات فيما يتعلق

بالاضطلاع بعملية طلب تقديم عروض خدمات التصميم المعماري والهندسي. ونظرا لأن عمليتي تقديم العروض والشراء المتعلقتين باختيار شركة البناء ستتطلبان خبرة متخصصة في مجال المشتريات ذات الصلة بالبناء لا تملكها المحكمة، يجري استقدام موظف مشتريات متفرغ لهذا الغرض. وسيكون مقر موظف المشتريات في عنيتيبي، أوغندا، في مركز الخدمات الإقليمي، بغية الاستفادة من الهياكل الأساسية القائمة المتعلقة بالمشتريات التابعة للأمم المتحدة الموجودة هناك، والبقاء على مقربة من الموقع في جمهورية تنزانيا المتحدة في نفس الوقت.

٢٠ - وأجريت عملية طلب تقديم العروض للاستعانة باستشاري في التصميم المعماري والهندسي وفقا للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ومن أجل كفاءة المنافسة المفتوحة والتنوع الجغرافي بين البائعين المؤهلين المحتملين، نشرت الآلية تعبيرا عن الاهتمام في وسائط الإعلام المطبوعة والإلكترونية على حد سواء، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي. وعقد مؤتمر لمقدمي العروض في أروشا في تموز/يوليه ٢٠١٣، لإفساح المجال للبائعين المؤهلين المحتملين لإجراء معاينة مادية للموقع بحيث يمكن أن تدمج التكاليف الخاصة بالموقع في عروضهم. وفي إطار التزام الآلية بإدماج المعارف والقدرات المحلية في تنفيذ المشروع، تمثل أحد المتطلبات الرئيسية في عملية الاختيار في ضرورة أن يكون للشركة حضور في الأعمال التجارية المحلية في أفريقيا.

٢١ - وبناء على توصية من مكتب خدمات الدعم المركزية، وفي انتظار وضع الصيغة النهائية للاتفاق المتعلق بالأرض بين الأمم المتحدة وجمهورية تنزانيا المتحدة، تتفاوض الآلية حاليا بشأن عقد مع الاستشاري للمرحلة الأولى من الخدمات الاستشارية التي تشمل خدمات الأعمال التحضيرية السابقة للتصميم. وتتوقع الآلية أن تكون قادرة على توقيع عقد مع الشركة المختارة في الربع الأول من عام ٢٠١٤.

دال - تصميم المشروع

٢٢ - أورد الأمين العام في تقريره السابق التصميم النظري للمشروع، الذي أخذ في الاعتبار الظروف الخاصة بالموقع، وكذلك الأهداف البرنامجية العامة للآلية. وينطوي التصميم على إنشاء بناء يحيط بفناء مفتوح فيه شجرة وحيدة بارزة - تمثل العدالة في أجزاء عديدة من أفريقيا - تشكل مركز الفناء ومباني المحفوظات والمحكمة والمكاتب. ونظرا لأن نطاق المشروع محدود ومضبوط، جرى تصميمه داخل المنظمة باستخدام الموارد المتاحة.

٢٣ - ومراعاةً للدروس المستفادة من المشاريع الكبرى الأخرى في المنطقة، التي أوصت بأن تحدد أهداف ومتطلبات التصميم أثناء مرحلة التصميم، قررت الآلية أن تحدد وتعرف

بوضوح أهداف التصميم والمتطلبات الوظيفية المفصلة الخاصة بالمرفق الجديد، لا سيما فيما يتعلق بالأمن وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وحالما يوقع عقد مع الاستشاري في التصميم المعماري والهندسي، ستقدم هذه المعلومات إلى الاستشاري بحيث يتسنى أخذها في الاعتبار خلال مرحلة التصميم.

٢٤ - وخلال عام ٢٠١٤، سيضع الاستشاري تصميمًا مفصلاً للمرفق استناداً إلى التصميم النظري الوارد في التقرير السابق للأمين العام. ويقسم عمل الاستشاري إلى مراحل. وتشمل المرحلة الأولى، التي تبدأ عند توقيع العقد بين الأمم المتحدة والاستشاري، خدمات الأعمال التحضيرية السابقة للتصميم. وخلال هذه المرحلة، سيعد الاستشاري موجزاً للتصميم، سيجري استعراضه وتقييمه بالاقتران مع وثائق التصميم النظري للثبوت من استيفاء المتطلبات والقيود الرئيسية للمشروع.

٢٥ - وخلال مرحلة التصميم المفصل، سيطلب الاستشاري بتقديم مقترح لتصميم المرافق الجديدة يتواءم مع الميزانية المأذون بها والجدول الزمني المعتمد. وسيجري الاستشاري تحريات واختبارات في الموقع من أجل استكمال الحسابات التقنية، وسيعد تحليلاً وتقديراً أوليين ونهائيين للتكاليف استناداً إلى التصميم التفصيلي، سيكونان خاضعين لموافقة الآلية. وسيجري تقييم للأثر البيئي من أجل تقييم الأخطار المحتملة والتأثير الناجم من البناء. وسيتولى أيضاً الاستشاري المسؤولية عن إعداد وإنتاج وثائق المناقصة المتعلقة بالبناء. وتتوقع الآلية أن تبدأ عملية البحث عن مصادر لاختيار شركة البناء في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

هاء - نتائج عمليات تبادل الآراء على الصعيد الثنائي فيما يتعلق بالمرافق المشتركة

٢٦ - عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٤ بء، واصل الأمين العام تبادل الآراء على صعيد ثنائي مع المؤسسات القضائية من قبيل المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب لمناقشة المسائل محل الاهتمام المشترك، بما في ذلك بحث إمكانية تقاسم المرافق.

٢٧ - ومنذ اتخاذ القرار ٦٧/٢٤٤ بء، اجتمعت الآلية مع مسجل المحكمة الأفريقية في مناسبتين. وأعرب كلا الطرفين خلال هذين الاجتماعين عن الاهتمام بإمكانية تقاسم المرافق، لكنهما لم يتمكنوا من تحديد مجالات ملموسة للتعاون، نظراً لأن عملية بناء المبنى الدائم للمحكمة الأفريقية لا تزال في مراحلها المبكرة. ولا تزال الآلية ترحب بإمكانية تقاسم الخدمات المشتركة و/أو المواقع حيثما كان ذلك محققاً للكفاءة والاقتصاد والأمن، وهي ستواصل استكشاف المجالات المحتملة للتعاون مع المحكمة الأفريقية بالتزامن مع التقدم المحرز في مشروع بناء مبناها الدائم.

ثالثاً - المساءلة عن المشروع

٢٨ - طلبت الجمعية العامة، في قرارها ٢٤٤/٦٧ بء، إلى الأمين العام أن يكلف مكتب خدمات الرقابة الداخلية بكفالة الإشراف بشكل فعال على تنفيذ المشروع. وعملاً بذلك الطلب، طلب الأمين العام المساعد، المسجل، إلى مكتب خدمات الرقابة الداخلية اتخاذ الترتيبات اللازمة لإجراء مراجعة مستمرة لحسابات المشروع، حيث يجتمع فريق المشروع بصورة دورية مع مراجع حسابات المقيم للمحكمة الجنائية الدولية لرواندا من أجل ضمان القيام بصورة منهجية بالنظر في المشورة والتوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية وإدراجها في تنفيذ المشروع. ومن المقرر إجراء أول مراجعة حسابات للمشروع في الربع الثاني من عام ٢٠١٤. وأعرب مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التزامه بإبلاغ الجمعية العامة بنتائج مراجعة الحسابات من خلال تقاريره السنوية.

رابعاً - الجدول الزمني للمشروع

٢٩ - على النحو الوارد في التقرير السابق للأمين العام، قام فريق المشروع، الذي يرأسه مسجل الآلية، ويتألف من ممثلين عن الآلية ومكتب خدمات الدعم المركزية، تلبيةً لطلب الدول الأعضاء تقليص المدة اللازمة لإنجاز أعمال البناء مع الحرص على ممارسة الإشراف الفعال على المشروع، باتخاذ عدد من الإجراءات لتقصير الجدول الزمني للمشروع بـمدة كبيرة تصل إلى ١٥ شهراً، أي من خمس سنوات وثلاثة أشهر إلى أربع سنوات.

٣٠ - وأجري أيضاً استعراض دقيق للجدول الزمني للمشروع الوارد في التقرير السابق للأمين العام. وترى الآلية أنه لا يمكن تقصير مدة المشروع أكثر من ذلك دون المساس بنوعية التصميم والبناء. وبالإضافة إلى التقليل الكبير الذي تحقق بالفعل في الجدول الزمني، تلتزم الآلية بالتحديد بعدد من الجداول الزمنية الصارمة التي وضعت وفقاً لإجراءات المشتريات المتبعة في الأمم المتحدة، من أجل كفالة التقيد بجميع أحكام النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة المتعلقة بالمشتريات والتمسك بمبادئ الشراء المعمول بها في الأمم المتحدة عند طلب الخدمات اللازمة للمشروع.

٣١ - وفي حين تعرض المشروع إلى تأخير طفيف لما يقارب الشهرين في التعاقد مع الاستشاري في التصميم المعماري والهندسي، ينبغي أن يساعد النهج الاستباقي الذي تتبعه الآلية لتحديد متطلبات تصميم المرافق الجديدة في التخفيف من تأثير التأخير البسيط في الجدول الزمني. وتشمل التدابير الإضافية التي تتخذها الآلية العمل مع مكتب خدمات الدعم

المركزية لتتجهيل بالموافقة الداخلية على الخدمات الاستشارية في مجال التصميم المعماري والهندسي وعمليات شراء أعمال البناء والقيام بعمليات استعراضها.

٣٢ - ويرى الأمين العام أن هذه التطورات لن تؤثر تأثيراً كبيراً في تكلفة المشروع. ولا تزال الآلية ملتزمة بإكمال المشروع في حدود تقدير التكاليف المقدم في التقرير السابق للأمين العام، الذي اعتمده الجمعية العامة في القرار ٢٤٤/٦٧ بء.

٣٣ - ويرد جدول زمني مفصل للمشروع في مرفق هذا التقرير.

خامساً - نفقات المشروع وترتيبات التمويل والتكاليف المتوقعة

٣٤ - رصدت الجمعية العامة بقرارها ٢٤٠/٦٦ ألف مبلغاً أولياً قدره ٣ ملايين دولار للإنفاق على المشروع. وبعد أن نظرت الجمعية في مقترحات ميزانية الآلية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، التي تضمنت الموارد المخصصة للمشروع، خصصت، بقرارها ٢٥٧/٦٨، مبلغاً إضافياً قدره ٥ ٧٨٧٧٠٠ دولار، ليصل المبلغ الإجمالي لموارد المشروع إلى ٨ ٧٨٧٧٠٠ دولار، وهو ما يعادل مجموع الاحتياجات المقترحة للمشروع.

٣٥ - ويعرض الجدول التالي النفقات الفعلية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ والنفقات الأخرى المتوقعة خلال عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥.

نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

النفقات المتوقعة (بدولارات الولايات المتحدة)				الوصف
المجموع	٢٠١٥	٢٠١٤	٢٠١٣ ^(أ)	
٦ ٣٦٥ ٨٨٧	٥ ٧٢٩ ٢٩٨	٦٣٦ ٥٨٩	-	تكلفة البناء
				تكاليف المهندس المعماري وإدارة المشروع
٦٣٦ ٥٨٩	٢٥٤ ٦٣٥	٣٨١ ٩٥٤	-	أتعاب المهندس المعماري ^(ب)
٦٣٥ ٨٠٠	٢١١ ٩٣٣	٢٦٧ ٩٤٨	١٥٥ ٩١٩	الإشراف على المشروع وإدارته ^(ج)
٩٩ ٠٨٦	٤١ ٣٠٢	٤٥ ٣٧٨	١٢ ٣٩٦	السفر ^(د)
١ ٣٧١ ٤٧٥	٥٠٧ ٨٧١	٦٩٥ ٢٨٩	١٦٨ ٣١٥	المجموع الفرعي
٧ ٧٣٧ ٣٦٢	٦ ٢٣٧ ١٦٩	١ ٣٣١ ٨٧٨	١٦٨ ٣١٥	مجموع تكاليف المشروع (بدون مخصصات الطوارئ)
١ ٠٥٠ ٣٧١	٨٩٧ ٥٩٠	١٥٢ ٧٨١	-	مخصصات الطوارئ ^(هـ)
٨ ٧٨٧ ٧٣٣	٧ ١٣٤ ٧٥٩	١ ٤٨٤ ٦٥٩	١٦٨ ٣١٥	تكاليف المشروع الإجمالية (بدون مخصصات الطوارئ)

(أ) النفقات الفعلية من البداية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

(ب) يعكس هذا البند تكاليف التعاقد مع مكتب استشاري معماري خارجي لإعداد وثائق البناء التفصيلية وتأدية مهام إدارة البناء والاضطلاع بمسؤوليات المهندس المعماري المقيد في السجلات.

(ج) يعكس هذا البند تكلفة الاستعانة بمدير للمشروع يتولى أعمال الإدارة والتنسيق اليومية لأنشطة المشروع.

(د) يعكس هذا البند تكلفة سفر الموظفين بين نيويورك ولاهاي وأروشا لتقديم المساعدة التقنية للمشروع.

(هـ) محسوبة بنسبة ١٥ في المائة من تكاليف البناء وأتعاب المهندس المعماري.

٣٦ - وبدأت الآلية في إجراء مناقشات مع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل استكشاف إمكانية استخدام أثاث ومعدات صالحة للاستعمال، مثل المولدات الكهربائية ومعدات قاعات المحكمة، والمكاتب ورفوف الكتب، من المحكمتين في المرفق الجديد. ويتواءم هذا النهج مع القرار ٢٤٤/٦٧ بء، الذي شجعت فيه الجمعية العامة الأمين العام على إكمال قاعة المحكمة بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وتخصيص الموارد المتاحة بأكثر السبل فعالية وكفاءة.

سادسا - الخلاصة

- ٣٧ - على الرغم من أن التأخير الطفيف الذي تعرض له المشروع، أحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بعدد من المراحل الرئيسية. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٣، انضمت مديرية المشروع إلى فريق المشروع، وهي توفر منذ ذلك الحين الإدارة اليومية للمشروع في الموقع في أروشا.
- ٣٨ - وبلغت الترتيبات الرامية إلى إضفاء الطابع الرسمي على منحة الأرض من جمهورية تنزانيا المتحدة إلى الأمم المتحدة مرحلة متقدمة. وفي ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، وُقِع الاتفاق بين جمهورية تنزانيا المتحدة والأمم المتحدة المتعلق بمقر الآلية، فرع أروشا. ويجري حاليا وضع الصيغة النهائية لاتفاق تكميلي ينظم منحة الأرض وبناء المرافق الجديدة.
- ٣٩ - وتشارف عملية شراء خدمات الاستشاري في التصميم المعماري والمهندسي على الاكتمال. وسيشكل هذا التصميم، الذي يعد مرحلة إنجاز رئيسية في الجدول الزمني للمشروع، الأساس لإنشاء وثائق المناقصة التي ستستخدم لشراء أعمال البناء. ومن المقرر أن تبدأ عملية البحث عن مصادر لاختيار شركة البناء في النصف الأول من عام ٢٠١٤.
- ٤٠ - وتواصل الآلية رصد المشروع عن كثب والاضطلاع بأي تدابير لازمة للتخفيف من المخاطر المحتملة، من أجل ضمان إنجاز المشروع ضمن ما أقرته الجمعية العامة من جدول زمني عام وميزانية عامة.

سابعا - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

- ٤١ - يطلب إلى الجمعية العامة أن تحيط علما بهذا التقرير، الذي يقدم معلومات مستكملة عن المشروع خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الجدول الزمني المتوقع للمشروع

الحالة	التوقعات الحالية			على النحو الوارد في الوثيقة A/66/754			النشاط
	الإنجاز	البدء	الإنجاز	البدء	الإنجاز	البدء	
أُنجزت	أوائل عام ٢٠١٢	-	أوائل عام ٢٠١٢	-	أوائل عام ٢٠١٢	-	موافقة الجمعية العامة على المشروع في التصميم التخطيطي
أُنجز	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	اختيار الموقع
أُنجزت	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	البرمجة
أُنجز	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٢	استقدام مدير المشروع
أُنجز	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	أوائل عام ٢٠١٣	أواخر عام ٢٠١٢	التصميم النظري
أُنجز	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٣	تقدير التكاليف
أُنجزت	أوائل عام ٢٠١٣	-	أوائل عام ٢٠١٣	-	منتصف عام ٢٠١٣	-	موافقة الجمعية العامة على المشروع في التصميم والبناء
المرحلة النهائية	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٣	أواخر عام ٢٠١٢	منتصف عام ٢٠١٢	استقدام استشاري معماري
قيد التنفيذ	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	أوائل عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٣	وثائق إعداد التصميم والبناء
-	أواخر عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أوائل عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أوائل عام ٢٠١٤	إجراء مناقصة لعقد أعمال البناء
-	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	أواخر عام ٢٠١٤	منتصف عام ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٤	المفاوضات ومنحه والبدء بتنفيذه
-	أواخر عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٥	أواخر عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٥	أوائل عام ٢٠١٧	منتصف عام ٢٠١٥	مرحلة البناء وتجهيز الحيز الداخلي
-	أواخر عام ٢٠١٥	-	أواخر عام ٢٠١٥	-	أوائل/منتصف عام ٢٠١٧	-	شغل الأماكن